حذروا من تكرار أزمة «الداو» وطالبوا بحل سريع وشفاف

نواب: الشبهات تحوم حول مشروع محطة الزور .. ومعالجة الخلل ضرورة

■ العدساني: مخالفات واضحة في الترسية والشركة المنفذة ليست مدرجة في سوق الكويت

■ الهاشم: نحن لسنا ضد المشروع ولكن لن نسكت عن التجاوزات

رياض العدساني

صفاء الهاشم

أكد نواب في مجلس الأمة وجود شبهات ومخالفات في ترسية مشروع محطة الزور، محذرين من تكرار أزمة الدو مرة أخرى في البلاد إذا لم يتم تدارك الأمر في الوقت المناسب، لافتين إلى أن الشركة التي تمت ترسية المشروع عليها غير مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

ودعا النائب رياض العدساني سمو رئيس مجلس الوزراء الى ضرورة معالجة الخلل القائم حول ترسية وتنفيذ مشروع محطة الزور الكهربائية والذي خالف القانون 39 لسنة 2010 وتسعى الحكومة لتداريه بأثر رجعي من خلال مرسوم ضرورة صدر عام 2012، محذرا من تكرار سيناريو غرامة فسخ عقد الداوكيميكال والذي كلف الدولة اموالا طائلة.

واكد علي وجود مخالفات فنية وقانونية واضحة وصريحة في عقد مشروع محطة الزور وان ما ذكره رئيس تنمية المشروعات الكبري في مؤتمره الصحافي ليس بصحيح

واوضح ان الشركة التي تم ترسية المشروع عليها ليست مدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية.

من جانبها، قالت النائبة صفاء الهاشم ان ما قرأته من تفاصيل للمؤتمر الصحافي الذي عقده رئيس جهاز تنمية المشروعات الكبري يعتبر « نكتة» كبري لاسيما في ظل البيانات والتفاصيل التي تخللها المؤتمر والتي تناقض الي الكثير من الشفافية.

وطالبت وزير المالية بعدم خلط الاوراق فيما يخص محطة الزور بشان اتهامات رئيس تنمية المشروعات للسلطة التشريعية الذي اكد ان المعلومات مغلوطة، موضحة ان مشروع محطة الزور يشوبه الكثير من المخالفات والشبهات رافضه ما ذكره رئيس تنمية المشروعات عندما اكد ان التخويل في مؤسسات الدولة هو حجر العثرة مطالبة اياه بضرورة بيان اسباب فشل شركة المشروعات الصغيرة وفق ان ما يزيد عن 45 مليون دينار من راسمالها.

وتسالت الهاشم كيف لشركة اجنبية مليارية ان يبدأ راسمالها بمبلغ يقدر ب٤٤ مليون دينار تلك الشركة المنوط فيها تنفيذ مشروع محطة الزور وتابعت متسائلة ايضا: كيف تمت الموافقة علي دفع 2.5 في المئة بينما القانون ينص علي دفع 25 في المئة من راس المال يدفع في البداية؟!

واستنكرت ان تبدأ شركة مليارية بمبلغ مليون دينار فقط مطالبه وزير المالية بضرورة الاجابة، موضحة ان القيادة القديمة للفتوي والتشريع ادخلت البلاد في متاهات اجرائية وابطلت مجلسين متتاليين رافضه في الوقت ذاته المباركة التي حصل عليها مشروع محطة الزور من الفتوي والتشريع والتي يستند اليها رئيس تنمية المشروعات.

وشددت الهاشم علي ضرورة معرفتها لراس المال الاجنبي مطالبة رئيس تنمية المشروعات ان يفصح عنه في مؤتمر صحافي لافته ان الشركة الاجنبية التي رس عليها العقد يوجد مقرها في الكيمن اي لانت وفيرجن اي لانت، مستنكرة ان يسمح رئيس تنمية المشروعات الكبري بدفع 2.5 في المئة بينما القانون ينص علي دفع 25 في المئة ؟

من ناحية أخرى، قالت الهاشم: قرأت الاعلانات التي نشرت في اليومين الماضيين والخاصة بانشاء محطات واستراحات بمنطقتي الوفرة وكبد متسائله هل هذه هي المشروعات الكبري التي يريدها رئيس تنمية المشروعات في الكويت ؟، مؤكدة انها ليست ضد مشروع محطة الزور وانما ضد ما يحدث من تجاوزات

وطالبت وزير المالية ان يبين اللائحة التنفيذية لمشروع محطة الزور وما تتضمنه من شروط وعلي اي تمت الموافقة علي دفع 2.5 في المئة وما هي دراسة الجدوي التي اكدت بان راس المال فقط هو مصرح وليس المدفوع

وكشفت الهاشم انها سوف تتدرج في ادواتها الدستورية في هذا الشان ضد وزير المالية.

واضافت ان اوقر سيز يتم بها العمل ويشوبه الكثير من المخالفات والشوائب المالية وتورط العديد من الاقطاب السياسية في الكويت.

الجيران: تخصيص ركن في المكتبة الوطنية لعلماء الكويت تقديراً لدورهم الوطني

عبدالرحمن الجيران

قدم النائب عبد الرحمن الجيران إقتراحا حول تخصيص ركن في المكتبة الوطنية لعلماء الكويت على أن توضع في جميع ملفاتهم العلمية المخطوطة منها والمطبوعة.

وقال الجيران نظرا لقدسية اللغة العربية وأهميتها للأجيال القادمة ، وانطلاقا من التراث الكويتي الأصيل الذي حمله الإباء والأجداد وتقديرا للدور الوطني لمختصي اللغة العربية والأكاديميين والمدرسين .

لذا أتقدم إليكم بالاقتراح برغبة الآتي نصه رجاء عرضه على المجلس الموقر.

1 – تخصيص ركن في المكتبة الوطنية لعلماء الكويت وتوضع في جميع ملفاتهم العلمية المخطوطة منها والمطبوعة.

2 – تكريم المتميزين بخدمة اللغة العربية.

3 – إضافة بند خاص « مكافاة « للدكاترة والمختصين باللغة العربية والمدرسين.

4 – تبني حكومة الكويت الملفات الصالحة لنشر وإعادة طباعتها وتوزيعها، ويتم ذلك بالتعاون مع جهات العلمية ذات العلاقة.

5 – اعتماد الوسائل الحديثة في توضيح قواعد اللغة العربية وتحبيبها للأبناء.

وفي سياق اخر صرح الجيران على هامش الاجتماع بفريق صندوق النقد الدولي الزائر للكويت، ان المتابع لسياسات صندوق النقد الدولي وصندوق التنمية وتمويل المشاريع يجد ان السياسات المتبعة حاليا وخاصة بعد التحولات الكبرى التي شهدها العالم كفيله بإخراج صندوق النقد الدولي من اهدافه النبيلة والسامية التي رسمها بعد انشاءه.

الشمري: لا بد من فتح تحقيق موسع في وفاة طالب «الدفاع»

سلطان الشمري

طالب النائب سلطان الشمري نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ خالد الجراح بفتح تحقيق موسع في قضية وفاة الطالب ضابط مستجد عبدالله زامل الشمري في كلية علي صباح السالم العسكريه للوقوف على اسباب الوفاة وبيان اذا ما كان هناك اي تقصير من قبل قيادات وضباط الكلية العسكرية.

وقال الشمري في تصريح له انني بانتظار رد متكامل من وزارة الدفاع حول اسباب الوفاة والاجراءات التي تم اتخاذها وتسلسلها الزمني.

الغانم استقبل مجموعة من سفراء الدول الشقيقة والصديقة

الغانم خلال استقبالة عددا من السفراء المعتمدين لدى الكويت

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه بالمجلس أمس، عميد السلك الدبلوماسي وسفير جمهورية السنغال لدى الكويت عبد الأحد أمباكي وسفير جمهورية كوبا لدى البلاد مانويل باردينس اهيتو وسفير جمهورية نيجيريا لدى دولة الكويت هارونا غربا.

كما استقبل الغانم كل من سفير منغوليا لدى البلاد صادنام انخبات وسفير بروناي ومجموعة دول الآسيان متمثله في سفراء كل من جمهورية الفلبين ومملكة تايلند وماليزيا وسنغافورة والجمهورية الاندونيسية وجمهورية فيتنام الاشتراكية ومملكة كمبوديا وجمهورية لاوس وجمهورية اتحاد ميانمار.

واستقبل الغانم ايضا سفير دولة فلسطين لدى دولة الكويت رامي طهبوب والسفير الألماني لدى دولة الكويت اوجين فولفارت.

سنصبر على الحكومة ونمنحها الفرصة كاملة للعمل والإنجاز

الجلال: متفائل بتعاون السلطتين في تنفيذ الأولويات «المستفتاة»

طلال الجلال

دعا النائب طلال الجلال إلى ضرورة التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في المرحلة المقبلة، مطالبا في الوقت ذاته بضرورة تنفيذ الأولويات التي تم تحديدها في نتيجة الاستفتاء الشعبي الأخير الذي أجراه رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم والتي تشمل الإسكان،الصحة، التعليم ثم القروض على الترتيب علاوة على بقية الأولويات الأخرى التي تم تحديدها.

وأكد الجلال في تصريح صحافي ضرورة العمل الجاد لأجل تحويل تلك الأولويات التي تم تحديدها إلى واقع ملموس لأجل تحقيق آمال وطموحات المواطنين وتحقيق التنمية المنشودة، وتنفيذ الإصلاح في مختلف القطاعات وتحسين الخدمات لافتا إلى أن المواطنين سئموا وملوا من كثرة الوعود والتصريحات الإعلامية، مشيرا إلى أن القوانين كثيرة والتشريعات متعددة والخطط جاهزة لكنها حبيسة الأدراج وينقصها التنفيذ.

واضاف الجلال : آن الأوان وحان الوقت للمضي قدما نحو العمل والإنجاز لأجل تحقيق المشاريع التنموية الكبرى، ومع التعاون والإخلاص والجدية وتغليب المصلحة العامة والابتعاد عن الصراعات الشخصانية وتصفية الحسابات، وشيئا فشيئا وبالتدريج سوف نحقق ما نصبو إليه جميعا في تحقيق الرغبة الأميرية السامية في تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري واقتصادي عالمي.

وتابع بقوله : لدينا في الكويت- ولله الحمد- جميع الإمكانات المادية والبشرية والعلمية، ولدينا الكفاءات في مختلف المجالات، لكن ما ينقصنا هو الرغبة الصادقة نحو العمل الجاد لأجل تحقيق التنمية المنشودة التي نأملها جميعا، معربا عن تفاؤله في المرحلة المقبلة بتنفيذ تلك الأولويات ومستبشرا خيرا نحو تعاون الجميع نوابا ووزراء كل في موقعه لخدمة وطنه بإخلاص.

واستدرك : بدورنا كنواب سنقوم بالمتابعة والرقابة لتنفيذ تلك الأولويات المطروحة وسنتعاون لأقصى حد مع جميع الوزراء، مضيفا: الحكومة تواجه العديد من التحديات في الفترة المقبلة وعليها أن تثبت أنها على قدر المسؤولية في تنفيذ تلك الأولويات.

بنفس المواصفات وجميع الخدمات التي كانت تقدم لهن

العوضي: «التربية» ستوفر سكناً بديلاً لطالبات القاهرة

كامل العوضي

طمأن النائب كامل العوضي اولياء امور الطالبات الدارسات في القاهرة مؤكدا بأن وزارة التربية ستوفر للطالبات سكنا بديلا لهن عن بيت الطالبات بالدقي وبنفس المواصفات وجميع الخدمات التي كانت تقدم لهن في سكن الدقي

وكشف العوضي ان هذه التطمينات تلقاها من وزير التربية ووزير التعليم العالي د نايف الحجرف خلال لقائه به الاسبوع الماضي مشيرا الي ان الحجرف تفهم وضع الطالبات الدارسات في القاهرة وما يساور اولياء امورهن من قلق لاسيما في ظل الظروف المضطربة التي تعيشها مصر حاليا

وقال العوضي ان الوزير الحجرف اكد له ان الوزارة لن تتخلي عن الطالبات واعدت خطة لايوائهن في اجنحة في فنادق مختارة وفق مجموعات وتتوفر فيها جميع متطلبات الامن والرعاية وكافة الخدمات التي كانت متوفرة في السكن القديم وتحت اشراف ومتابعة من قبل الوزارة والسعي لتوفير وسائل نقل من والي الجامعات والكليات كما كان معمولا به في سكن الطالبات في الدقي

وبين العوضي ان خطة وزارة التربية هذه تشمل جميع الطالبات الكويتيات اللائي كن يسكن في سكن الطالبات في الدقي سواء المبتعثات او اللائي يدرسن علي نفقتهن الخاصة لافتا الي ان الوزير الحجرف اكد له ان الوزارة ستقوم بتخصيص مبلغ اضافي نحو 200 دينار لكل طالبة لمواجهة المتغيرات في

السكن الجديد

واشار العوضي الى ان اغلاق بيت الطالبات في الدقي وبحسب ما بين الوزير الحجرف كان ضمن خطة الوزارة في ترميم وتجديد هذا المبنى ليكون اكثر ملائمة لسكن الطالبات لافتا الى ان وزير التربية مهتم جدا بقضية سكن الطالبات ويتابع تفاصيلها بدقة وعلي اتصال دائم بالمسؤلين عن السكن في القاهرة لتذليل كافة الصعوبات والمعوقات التي تواجه الطالبات وتوفير كل مايلزمهن خلال انتقالهن للسكن الجديد مشيدا بالجهود التي يقوم بها الحجرف في هذا الشان.

واكد العوضي انه سيتابع مع الوزير الحجرف مراحل انتقال الطالبات من سكنهن في الدقي الي سكنهن الجديد وسيبقي كذلك علي اتصال باولياء الامور لتلقي اي ملاحظات ونقلها للوزير المتفهم لهذه القضية وتذليل كل الصعاب امام بناتنا الدارسات في القاهرة.

الصانع يستفسر عن الضوابط والمعايير في هيئة أسواق المال

يعقوب الصانع

وجه النائب يعقوب الصانع سؤالا برلمانيا إلى وزير التجارة حول الضوابط والمعايير التي تحددها هيئة أسواق المال، والخاصة بنظام قيد مراقبي الحسابات في السجل الخاص لدى هيئة أسواق المال.

حيث صدر عن هيئة أسواق المال القرار الرقيم «2» لسنة 2013 بشأن قيد مراقبي الحسابات في السجل الخاص لدى الهيئة.

وحيث تضمن هذا القرار اعتماد وقبول قيد عدد من مراقبي الحسابات في السجل المذكور دون أن تتوافر في بعضهم الشروط المطلوبة من انقضاء مدة خمس سنوات عمل في مهنة مراقبة الحسابات للشركات المساهمة.

وحيث وجهت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية كتاباً في هذا الشأن إلى هيئة أسواق المال مؤرخ في 2013/5/28 متضمنا ذات المعنى السابق، لذلك نرجو من وزير التجارة والصناعة ورئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال إفادتنا عن التالي :-

ما هي المعايير والضوابط التي تحددها الهيئة لقبول قيد مراقبي الحسابات لديها، وهل هذه المعايير والضوابط تتضمنها قرارات رسمية أم أنه يتم إدراجها في تعاميم إدارية، وفي الحالة الأولى : هل تم نشر هذه القرارات بالجريدة الرسمية، أم لا ؟

وما حقيقة القول بأن القرار رقم «2» لسنة 2013 قد تضمن قبول قيد بعض ممن لم تتوافر فيهم المعايير والضوابط الموضوعة قبل صدور هذا القرار : وعلى الأخص عدم توافر شرط مدة الخبرة «» خمس سنوات «» ، وما هو رد الهيئة بشأن ما أثير حول اشتراط وجود شريك أجنبي لدى طالب القيد حتى يُمكن قبوله بالسجل، لأنه في الحالة الأخيرة يكون هناك إهدار لمبدأ تكافؤ الفرص بين مراقبي الحسابات « الشباب منهم » على الأخص، فضلاً عما يعنيه ذلك من قصر القيد لدى الهيئة على مراقبي الحسابات الكبار دون الشباب، وهو ما يُسبب نوعا من الإحباط وتثبيط الهمم لدى الشباب والذين هم في مُقتبَل حياتهم المهنية.